

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إذا جنى الرهن جنائية موجبة للمال تعلق أرشه برقبته الخ .

قوله وإذا جنى الرهن جنائية موجبة للمال تعلق أرشه برقبته ولسيده فداؤه بالأقل من قيمته أو أرش جنابته أو بيعه في الجنابة أو تسليمه إلى ولي الجنابة فيملكه .

يعني إذا كانت الجنابة تستغفره إذا اختاره السيد فداءه فله أن يفديه بأقل الأمرين : من قيمته أو أرش جنابته على الصحيح من المذهب .

قال الزركشي : هذا المشهور من الروايتين .

قال الشارح : هذا أصح الروايتين وصححه في النظم وغيره وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الهدایة والمذهب والمستوعب والخلاصة والتلخيص والرعايتين والحاويين والفائق وغيرهم .

قال ابن منجا وغيره : هذا المذهب .

وعنه إن اختاره فداءه لزمه جميع الأرش وهما وجهان مطلقان في الكافي .

تنبيه : خير المصنف السيد بين الفداء والبيع التسليم [وهو المذهب هنا وجزم به في الهدایة والمذهب والمستوعب والخلاصة والتلخيص والبلغة والمحرر والرعايتين والحاويين والفروع والوجيز و تذكرة ابن عبدوس و المنور و المغني و تجريد العناية و إدراك الغاية وغيرهم .

وقال في المغني والشبح : يخير السيد بن فدائه وبين تسليمه للبيع فاقتصر عليهما .

وأما الزركشي فقال : الخيرة بين الثلاثة : إحدى الروايات والرواية الثانية : يخير بين فدائه وبيعه والرواية الثالثة : يخير بين فدائه أو دفعه بالجنابة .

وهذه الروايات ذكرهن في المحرر والفروع وغيرهما في مقادير الديات .

ويأتي ذلك في باب مقادير ديات النفس في كلام المصنف .

ويأتي هناك : إذا جنى العبد عمدا وأحكاما .

ولم تر من ذكرهن هنا إلا الزركشي وهو قياس ما في مقادير الديات بل هذه المسألة هنا فرد من أفراده هناك لكن اقتصارهم هنا على الخيرة بين الثلاثة وهنا بين شيئاً على الصحيح - على ما يأتي - يدل على الفرق ولا نعلم .

لكن ذكر في الرعاية الصغرى والحاويين و تذكرة ابن عبدوس - بعد أن قطعوا بما تقدم - أن غير المرهون كالمرهون وهو أظهر إذ لا فرق بينهما و [أعلم] .

[قال الزركشي : هذا إحدى الروايات في الرعايتين و الحاويين وجزم به ابن منجا في شرحه
وهو ظاهر ما جزم به الشارح .
والثانية : يخير بين البيع والفداء وقدمه في الرعايتين و الحاويين .
والثالثة : يخير بين التسليم والفداء وأطلقهن الزركشي .
و يأتي ذلك في باب مقادير ديات النفس في كلام المصنف ويأتي هناك : إذا جنى العبد عمدا
وأحكامه]